

«ان واشنطن قد عجزت عن حماية السادات والنميري وهي لن تستطيع حماية المتخاضلين في المنطقة» (القبس، ١٩٨٥/٤/٢٥).

وأوضح نايف حواتمه، امين عام الجبهة الديمقراطية، موقف جبهته من التحركات الاميركية، فقال: «إن الادارة الاميركية تفكر في توجيه ضربات جديدة في المنطقة لتسهيل جر منظمة التحرير إلى شروطها الاستسلامية، وان واشنطن تحاول، عبر ما يجري في جنوب لبنان، اشغالنا بجبهات متعددة وعدم تمكيننا من تركيز النيران على اتفاق عمان» (رويترز، ١٩٨٥/٥/٢٢).

ومع أن وكالة الانباء الفرنسية نسبت الى هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، قوله، في حديث لاذاعة مونت كارلو يوم ١٩٨٥/٤/٢٧، «إن منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على اقتراح ريتشارد مورفي بفتح حوار اردني - فلسطيني، اعضاؤه الفلسطينيون لا ينتمون الى منظمة التحرير»، فإن الحسن نفى ما نسبته إليه الوكالة الفرنسية وصرح بأنه «أوضح، في حديثه المذكور، أن الاردن، المتفهم للقرارات التي اتخذتها المنظمة في بغداد، سيبليغ الموفد الاميركي بأن منظمة التحرير تتمسك بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وأن على واشنطن ان تقر بهذه الحقيقة والا تتفاوض مع المنظمة على استحياء». وقال إنه رد على سؤال يقول: «دعنا نوضح الامور، الطرف الاميركي اقترح اشتراك شخصيات فلسطينية من خارج منظمة التحرير والمنظمة توافق على هذه الشخصيات، هل هذا صحيح؟» بجواب: «نعم»، وهو يعني أن عرض مورفي تضمن ان الشخصيات الفلسطينية المقترحة للمشاركة في اللقاء الاميركي - الاردني - الفلسطيني يكون موافقاً عليها من المنظمة. وأضاف الحسن، وهو يوضح الالتباس، أن كلمة «نعم»، الواردة في جوابه، ترجع الى تأكيد صيغة العرض الاميركي وليس إلى الموافقة عليه» (الشرق الاوسط، ١٩٨٥/٤/٢٨).

وبدوره، نفى خليل الوزير، عضو اللجنة المركزية لـ (فتح)، وجود خلافات بين الاردن والمنظمة نتيجة رفض قيادة منظمة التحرير لمقترحات مورفي، وقال: «إن رفضنا لمقترحات المبعوث الاميركي جاء من منطلق الثوابت الفلسطينية الاساسية التي تؤكد تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، وان الجانب الاردني يعرف هذه الثوابت ومتفق عليها اثناء توقيع اتفاق عمان، ولذلك لاصحة للانباء القائلة بوجود خلافات بين

الجانين الاردني - الفلسطيني» (المصدر نفسه).

وفي سياق رفض المنظمة لمقترحات مورفي، اكد فاروق القدومي (ابو اللف)، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير، رفض المنظمة لهذه المقترحات المتعلقة باشتراك الفلسطينيين في وفد اردني - فلسطيني لبدء حوار محتمل مع الولايات المتحدة. وأشار، بعد اجتماعه في تونس بوزير خارجية سويسرا، يوم ١٩٨٥/٥/٢، إلى «أن الموقف الاميركي ملتزم بوجهات النظر الاسرائيلية، ورفض واشنطن وبتل أبيب لحقوق الشعب الفلسطيني هي الاسباب المباشرة التي تعوق الجهود الدولية الرامية الى تحقيق السلام». وقال القدومي: «إن مورفي جاء ليطلب تنازلات فلسطينية وليحاول بث الفرقة بين الفلسطينيين والعرب» (وكالة الصحافة الفرنسية، ١٩٨٥/٥/٣).

وفي دمشق، اكدت «جبهة الانقاذ» الفلسطينية، المدعومة من سوريا، أنها «ستواصل مسيرة تحرير جميع الاراضي المحتلة وان تسقط «اتفاق عمان». وقالت هذه الجبهة في برفية بعثت بها إلى الرئيس السوري حافظ الاسد، الذي جدد دعمه لها اثناء استقباله بعض قادتها، إنها ستحافظ على خطها الوطني وستعمل على استعادة منظمة التحرير لخطها المعادي للامبريالية والصهيونية. واكدت أن الرئيس السوري، اثناء مباحثاته مع خالد الفاهوم وعبد المحسن ابو ميزر وجورج حبش وأحمد جبريل وسمير غوشة، «تعهد بتوفير الدعم السوري لجبهة الانقاذ، وأنه اتفق على التنسيق المشترك بين الجانبين ازاء مختلف القضايا، وان وجهات النظر كانت متطابقة» (السفير ورويفر وسانا، ١٩٨٥/٥/٦).

وبعد ذلك، وعلى مدار يومين، اجتمعت قيادة جبهة الانقاذ الوطني هذه، في دمشق، واتخذت عدة قرارات هامة على الصعيد السياسي والعسكري والتنظيمي. ومن قراراتها التنظيمية توزيع المهام بين اعضائها. وقد تولى احمد اليماني (ابو ماهر)، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية وعضو سابق في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، امانة السر، فيما تولى مسؤولية العلاقات الخارجية عبد المحسن ابو ميزر، عضو سابق في اللجنة التنفيذية، ومسؤولية الشؤون العسكرية تولاهما العقيد موسى العملة (ابو خالد)، احد قادة المنشقين عن (فتح)، وانيطت مسؤولية الشؤون التنظيمية والجمهورية بطلال ناجي، الامين العام المساعد للجبهة الشعبية - القيادة العامة وعضو